

حرب علماء الآثار في المجلات المختصة

مجتمع | نادين كنعان | الجمعة 4 أيار 2012

وصل إلى بيروت العدد 350 من مجلة Les Dossiers d'Archéologie (ملفات علم الآثار) الفرنسية المتخصصة، حاملاً عنوان: «لبنان ماضٍ تعاد كتابته». وقد تناولت مختلف مواضيعه لبنان، عارضاً لنتائج مختلف الحفريات الأثرية على أرضه. المجلة العلمية، ذات الانتشار الواسع حاولت أن تعطي فكرة شاملة عما حصل في بلاد الأرز من دراسات ومنشورات خلال العشر سنوات الماضية.

العدد الجميل من المجلة أتى مكملاً لعدد كان قد سبقه بسنة، ونشر في الولايات المتحدة في مجلة Near Eastern Archaeology. مكملاً، لأن المقالات في المجلتين تبتعد كل البعد بعضها عن بعض، ولو أنها جمعت في منشور واحد، لأعطت فكرة كاملة وواضحة تماماً عن وضع الآثار في لبنان. لا قاسم مشتركاً بين المجلتين إلا اسم لبنان، وموقعا كفرعبيدا وصور.

لكن الأهم أن الفرق الشاسع بين المجلتين المتخصصتين، يعكس التباين في وجهات النظر بين علماء الآثار، والخلاف الحاصل بينهم على الأرض. فعدد علماء الآثار اللبنانيين، الفاعلين منهم، لا يزيد على المئة شخص، وهم «يتميزون» بانقساماتهم الحادة. انقسامات حوّلت ساحة الاختصاص إلى حرب خنادق. وبعدما كانت هذه «الحرب» تدور سابقاً في قاعات الاجتماعات والمحاضرات وخلال اللقاءات الخاصة بعلماء الآثار، امتدّت اليوم إلى المجلات المختصة العالمية، لتصبح هذه الأخيرة مجرد تجييش لرأي من طرف واحد.

الخلاف بين علماء الآثار ليس جديداً، بل يعود الى بدء الحفريات في وسط بيروت. حينها، انقسمت الساحة بين الأساتذة من مختلف الجامعات التي تعنى بالآثار، وغالباً ما اتسمت بالحدة، لكن عمليات جرف المواقع في بيروت، وحّدت إلى حد ما خط علماء الآثار، الذين يعدّون اليوم «الأساتذة»، بعدما نسلّم طلابهم المهمّات. توسعت الخلافات مع الطلاب، الذين انقسموا بين فريق يعمل من داخل المديرية العامة للآثار أو بالتوافق معها، وفريق يعمل مع البعثات الأجنبية ومراكز الدراسات، ويرى في المديرية العامة للآثار «آلة تحكم عالم الآثار بقرارات تعسفية».

وأتت استقالة المدير العام للآثار السابق، فريديرك الحسيني، لتبرز إلى العلن حدة الخلافات بين الأفرقاء. ويذكر كثيرون أن الحسيني، عندما كان في الإدارة، كان يردد دوماً أن آليات العمل شبه مستحيلة بسبب الخلافات بين علماء الآثار. وكان المتابعون يعدّون هذا الأمر مأخذاً عليه لأنه لم يستطع أن يحلّ هذه الخلافات وينشط بالقطاع. لذلك، ارتفعت الأصوات المطالبة بمدير جديد عندما قدّم استقالته. وخرجت عريضة تبرز مطالب علماء الآثار بمدير جديد كفوء يدفع القطاع الى الأمام، وتألّفت اللجان التي جالت على الوزراء والفعاليات السياسية والدينية في الوطن للمطالبة بمدير جديد. وطرحت الأسماء (كلهم من حملة الشهادات

العالية...)، ولما فهم علماء الآثار أن المركز محفوظ للموارنة ازدادت حدة الخلافات... وبدأت الحروب الشخصية. ومع غياب مدير عام للآثار، وترك ملف البت في خلافات العلماء لوزراء الثقافة، ما كان من هؤلاء إلا محاولة التخفيف من هذا الضغط والاستعانة بمستشارين مختصين في الآثار. عندها اتسعت رقعة الخلافات أكثر فأكثر... وامتدت من المجلات المتخصصة الى التظاهرات، إذ شهدت بيروت، في أقلّ من شهرين، تظاهرتين للمطالبة بحماية المواقع الأثرية، كل منهما مجيشة لفريق ومواقعه الأثرية!!

وقد وصلت خلافات العلماء اليوم إلى حد كسر الثقة بقراراتهم العلمية والمطالبة بإعادة البحث بها. وصلت خلافاتهم الى حد التلاعب بالرأي العام وتجييش ما بقي من المجتمع المدني، الضئيل العدد والمهتم بالتراث. خلافاتهم، وتراجع فرص العمل في ميدان علم الآثار، باتا يؤثران اليوم على مستقبل الاختصاص في لبنان. فعدد الطلاب في كليات الجامعة اللبنانية الى تضاؤل... فهل وصل حد الخلافات بين العلماء إلى درجة القضاء على الاختصاص في لبنان؟